

ROYAUME DU MAROC



قانون المالية لسنة

2014

إنعاش الاقتصاد واستعادة الثقة

قانون المالية لسنة 2014

1. سياق سياسي واقتصادي ومالي خاص ؛

2. تدابير لفائدة المواطن ودعم التماسك الاجتماعي وإنعاش التشغيل؛

3. تدابير لفائدة المقاولات والاستثمار؛

4. أولويات الثلاث سنوات المقبلة.

سياق سياسي واقتصادي ومالي خاص

رهانات وتحديات:

- **الرهان الأول :** تشكيل أغلبية جديدة انبثق عنها تعديل حكومي بتاريخ العاشر من أكتوبر 2013، وذلك بعد فترة طويلة من التهيئ والإعداد، مما خلق حالة من الانتظارية لدى جميع الشركاء الوطنيين و الدوليين؛

10 أيام لإعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2014 للبرلمان

تم احترام الآجال الدستورية والمصادقة على مشروع قانون المالية
رغم السياق الصعب

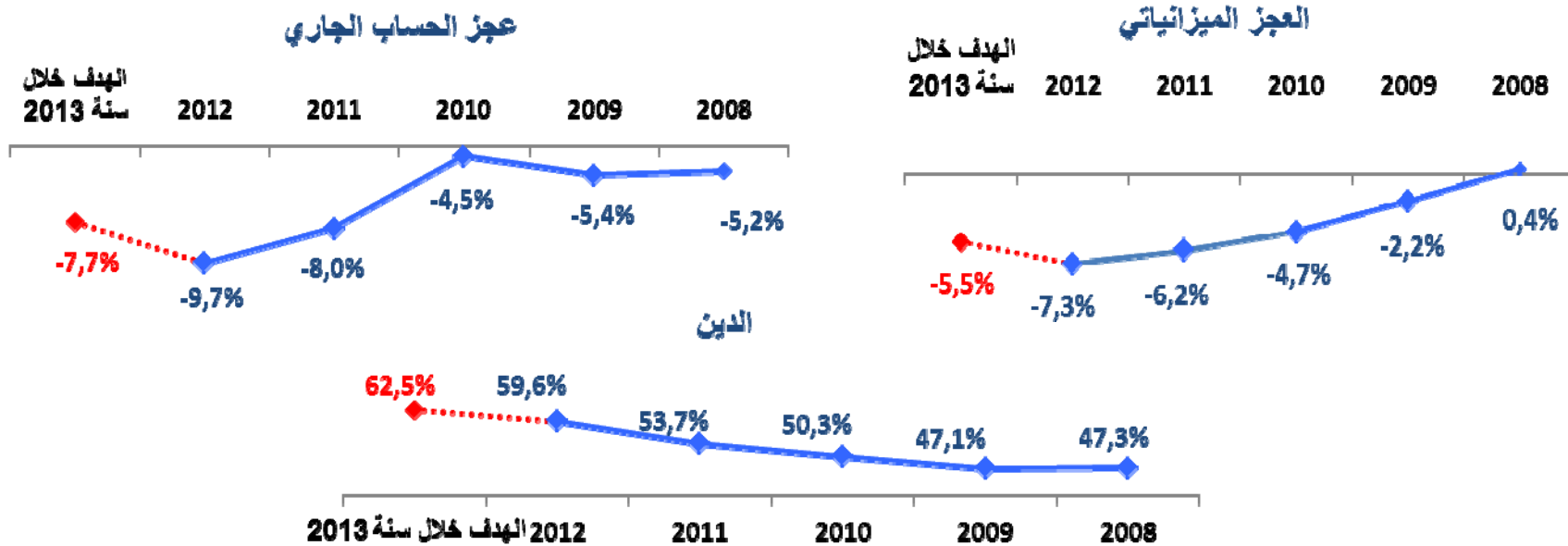
سياق سياسي واقتصادي ومالي خاص

رهانات وتحديات:

- التحدي الثاني: استعادة التوازنات الماكرواقتصادية في ظل ظرفية اقتصادية دولية ووطنية متقلبة.

تدهور العجز الميزانياتي و عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات و كذا ارتفاع المديونية

نسبة إلى الناتج الداخلي الخام



ضرورة اتخاذ تدابير استعجالية لتصحيح مسار التوازنات الماكرواقتصادية

سياق سياسي واقتصادي ومالي خاص

أكتوبر 2013:

- اتجاه العجز الميزانياتي المتوقع: 7% --> الهدف المتوخى 5,5%
- اتجاه معدل المديونية المتوقع: 63,7% --> الهدف المتوخى 62,5%
- اتجاه عجز الحساب الجاري المتوقع: 8,3% --> الهدف المتوخى 7,7%

التدابير المتخذة لوقف تفاقم العجز

- على المستوى المؤسسي:
 - التتبع المنتظم لتنفيذ الميزانية في إطار لجنة اليقظة.
- على المستوى التقني: تفعيل مجموعة من التدابير الاستعجالية، و التي تهدف إلى:
 - ترشيد النفقات (التحويلات، شراء السيارات، نفقات التسيير العادية ...)
 - تحسين استخلاص الموارد الضريبية، وذلك تطبيقا للمادة 10 من قانون المالية لسنة 2013؛
 - تسريع تعبئة الهبات المقدمة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي؛
 - تسريع تحصيل التمويلات المقدمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات الدولية؛
 - التدبير النشط للدين العمومي.

النتيجة : سيتم بلوغ الأهداف المحددة ل سنة 2013، ما يفتح باب التفاؤل والأمل في تدبير سنة 2014 دون اللجوء إلى تدابير قاسية

سياق سياسي واقتصادي ومالي خاص

رهانات وتحديات

- الرهان الثالث: خلق ظروف إقلاع اقتصادي في إطار نموذج متجدد للنمو.



□ قانون المالية لسنة 2014 : لبنة أولى في مسار تنزيل رؤية واضحة للثلاث سنوات القادمة تستجيب للتحديات المطروحة.

□ يعد قانون المالية لسنة 2014 مناسبة كذلك لتأكيد الالتزام الثابت للدولة لـ:

- دعم المواطن وتعزيز التماسك الاجتماعي وانهاش التشغيل؛

- دعم المقاولات وتوطيد الاستثمار.

قانون المالية لسنة 2014

تدابير لدعم المواطن وتعزيز التماسك
الاجتماعي وإنعاش التشغيل

تدابير لدعم المواطن

دعم القدرة الشرائية للمواطن:

- مواصلة تحمل الميزانية العامة لجزء كبير من ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية في السوق الدولية (35 مليار درهم) ؛
- التحكم في معدل التضخم في مستوى لا يتجاوز 2 % ؛
- تخصيص ما يناهز 2,9 مليار درهم للترقية في الدرجة والسلم بالنسبة للموظفين و 4,6 مليار درهم لتسوية مستدرك الرواتب الناتجة عن تسويات سابقة ؛
- تمديد وقف رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين ومشتقاته من فاتح يناير إلى 30 أبريل 2014.

تدابير لدعم المواطن

النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية :

- مضاعفة الجهود لضمان اندماج السياسات القطاعية الموجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية في إطار برنامج التأهيل الترابي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (4,9 مليار درهم للفترة 2011-2015) ؛
- مواصلة تفعيل البرامج الممولة في إطار صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية (1,3 مليار درهم) وفق نفس المقاربة المندمجة ؛
- تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية من خلال بناء 1002 كلم وتهيئة 1345 كلم من الطرق القروية بكلفة إجمالية تقدر ب 2,8 مليار درهم؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تعميم ربط العالم القروي بالشبكة الكهربائية وكذا برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

تدابير لتعزيز التماسك الاجتماعي

- توسيع قاعدة المستفيدين من صندوق التماسك الاجتماعي ليشمل الأراامل في وضعية هشاشة؛
- تعزيز موارد هذا الصندوق من خلال:
- ✓ حصيلة الرسم الجوي للتضامن و إنعاش السياحة على تذاكر السفر الدولية المنطلقة من المغرب، حيث سيتم رصد 50% من هذا الرسم لفائدة هذا الصندوق؛
- ✓ حصيلة المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج للمقيمين المغاربة، و كذا المساهمات التضامنية برسم الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات وعلى ما يسلمه الشخص لنفسه؛
- دعم الشطر الثاني من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك برصد غلاف مالي يصل إلى 1,7 مليار درهم برسم سنة 2014.

تدابير لتعزيز التماسك الاجتماعي

- الرفع من عدد المستفيدين من المنح الدراسية من **216.000** مستفيد إلى **230.000** مستفيد؛
- تعزيز الاعتمادات المخصصة لشراء الأدوية والمنتجات الصيدلانية لتصل إلى **1,2 مليار درهم**، وذلك في إطار مواكبة وتعميم نظام المساعدة الطبية « **RAMED** » .

تخصيص 3% من ميزانية الدولة لدعم القطاعات الاجتماعية

تدابير لدعم التشغيل

- تخصيص غلاف مالي يقدر ب **500 مليون درهم** من أجل التعويض عن فقدان الشغل؛
- إحداث نظام جبائي محفز لفائدة الأشخاص الذاتيين المزاولين لنشاط مهني بطريقة فردية كمقاولين ذاتيين والذين لا يتعدى رقم معاملات أنشطتهم التجارية والصناعية والتقليدية، **500 مليون درهم** و **200 مليون درهم** بالنسبة لأنشطة الخدمات.
- سيخضع هؤلاء الأشخاص للضريبة على الدخل بمعدل:
- ✓ **1 %** من رقم المعاملات المحصلة من الأنشطة التجارية و الصناعية و التقليدية؛
- ✓ **2 %** من رقم المعاملات المحصلة من أنشطة الخدمات.
- تعزيز برامج دعم آليات التشغيل : إدماج وتأهيل على التوالي **55 ألف** بالنسبة لبرنامج "إدماج" و **18 ألف باحث عن الشغل** بالنسبة لبرنامج "تأهيل"، إعادة تأطير **10.000** من المجازين من أجل إدماجهم بالتعليم الحر من خلال برنامج "تأطير".

قانون المالية لسنة 2014

تدابير لدعم المقاولات والاستثمار

دابير لدعم المقاولات

- تخصيص **20 %** من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، و ذلك عملا بالمرسوم الجديد للصفقات العمومية (**186 مليار درهم** برسم اعتمادات الاستثمار + **17,5 مليار درهم** كاعتمادات مرحلة).
- إقرار إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم (المصدم).
- تسريع آجال خصم الضريبة على القيمة المضافة وإلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بهذه العملية.
- اعتبار التعويضات عن التأخير المتعلقة بآجال التسديد بين المقاولات بمثابة تكاليف قابلة للخصم من أساس فرض الضريبة على الشركات.

دابير لدعم العمق اولة

- **اقرار الحياض الضريبي** بالنسبة لعمليات تحويل الذمة المالية للمستغلين الزراعيين الخاضعين للضريبة برسم الدخول الزراعية إلى الشركات.
- **اقرار الحياض الضريبي على الأشخاص الذاتيين** بالنسبة لعمليات تحويل سندات رأس المال التي يملكونها في شركة قابضة.
- تسهيل الولوج للتمويلات من طرف المقاولات وذلك من خلال تفعيل ضمانات الدولة (**4,7 مليار درهم** من الاعتمادات المضمونة من طرف صندوق الضمان المركزي برسم سنة 2013).
- **الاعفاء من الرسوم والضرائب**، للمعدات المستوردة في إطار القبول المؤقت والمستخدمة في إنتاج المعدات المخصصة للتصدير بنسبة تفوق **75%**.

تدابير لدعم الاستثمار

تعزيز الاستثمار العمومي



تطوير البنيات التحتية



مخطط دعم
الصادرات +



مخطط الاقلاع الاقتصادي

186 مليار درهم
6 مليار درهم إضافية)



مخطط المغرب الأخضر
ومخطط هاليوتيس



المخطط الطاقوي



رؤية السياحة 2020

تدابير لدعم الاستثمار

تشجيع الاستثمارات الخارجية

- الإعفاء الكلي الدائم من الضريبة على الشركات ورسوم التسجيل في ما يتعلق بالعمليات المتعلقة بصندوق الاستثمار "**صندوق إفريقيا 50**" الذي تم احداثه من طرف البنك الافريقي للتنمية؛
- التحيين الجاري لـ:
 - ✓ ميثاق الاستثمار؛
 - ✓ الإطار القانوني لشراكة بين القطاع العام والخاص.
- مواصلة تعبئة العقار الخاص للدولة من أجل دعم الاستثمار.

الأولويات بالنسبة لسنوات الثلاث المقبلة

1 الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية؛

2 تعزيز الثقة ووضع مخطط للإقلاع الاقتصادي؛

3 تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية؛

4 تحسين الحكامة.

الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية

➤ **التخفيض التدريجي للعجز الميزانياتي، بهدف بلوغ 3,5 % من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016.**

ترشيد النفقات

- الحد من ارتفاع نفقات الموظفين (ربط استعمال مناصب المحالين على التقاعد بالأولويات الضرورية. حذف المناصب الشاغرة خلال السنة المالية ...)
- ترشيد نفقات التسيير العادية (حظيرة السيارات، مصاريف التنقل، شراء المعدات...)
- تحسين فعالية نفقات الاستثمار (ربط الاعتمادات المفتوحة بالقدرة التديرية ، تصفية الاعتمادات المرحلة...).

تحسين الموارد

- توسيع الوعاء الضريبي؛
- الحذف التدريجي للإعفاءات الضريبية؛
- تصفية الباقي استخلاصه؛
- التدبير الفعال لأموال الدولة؛
- تحسين المردودية المالية لمساهمات الدولة.

➤ **التخفيض التدريجي لعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات، بهدف بلوغ 5 % من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016.**

- تطوير الصادرات؛
- تطبيق معايير الجودة والسلامة ومحاربة عمليات إغراق الأسواق المغربية و التهريب؛
- دعم و مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج؛
- تنمية المداخل السياحية ؛
- وضع تدابير تحفيزية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تعزير الثقة ووضع مخطط للإقلاع الاقتصادي؛

تحقيق إقلاع اقتصادي من خلال تثبيت وإغناء ال نموذج
التموي الاقتصادي
أربعة ركائز أساسية :

1. التصنيع ودعم التصدير ؛

2. الاستثمار المهيكل: جعل الاستثمار العمومي رافعة للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، من

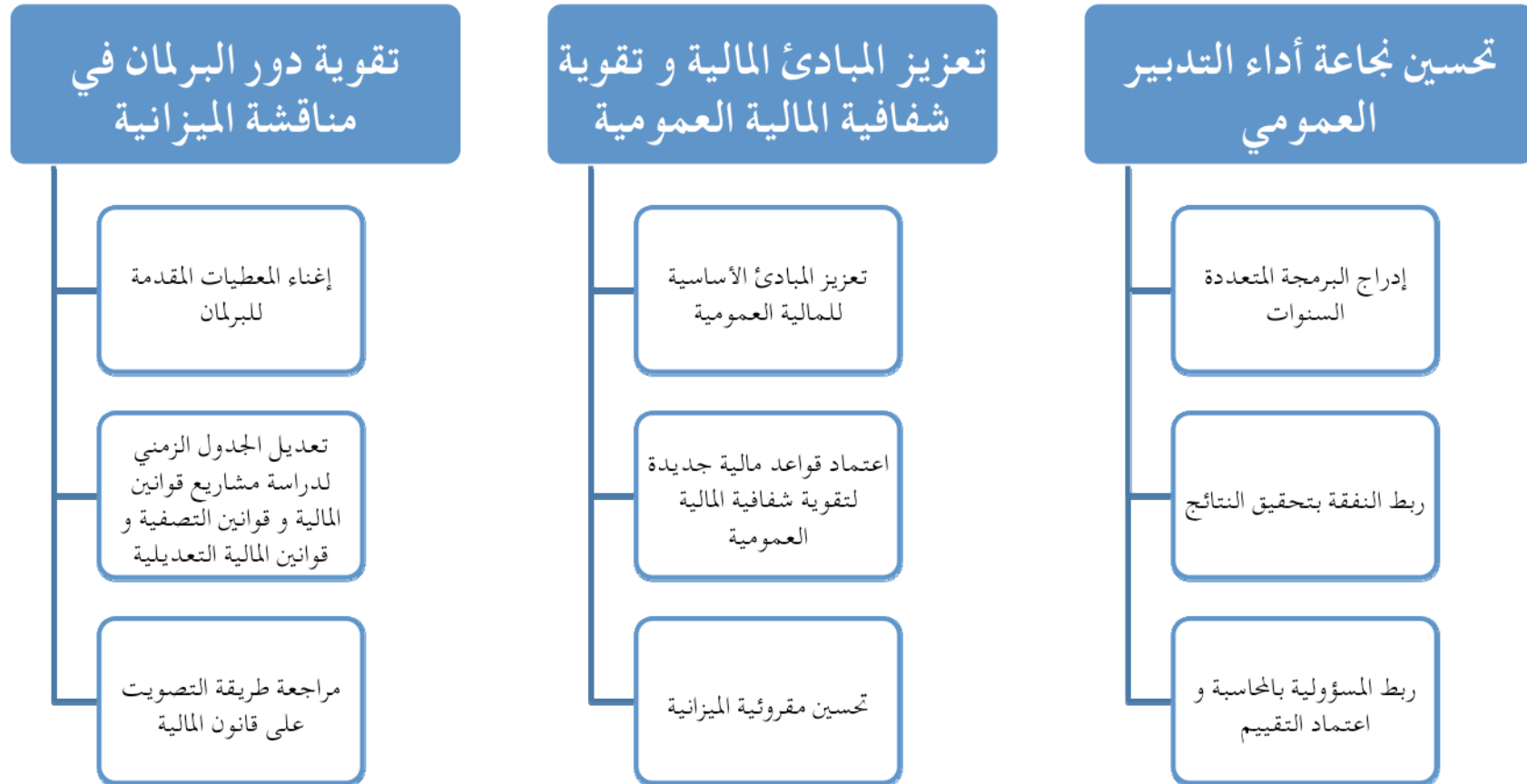
خلال تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ؛

3. التنافسية الترايبية والاقتصادية (التمويل، اللوجستيك، التدبير الفعال للعقار، ...) ؛

4. تسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وضمان تناسقها.

تسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية

1. إصلاح القانون التنظيمي للمالية



سيتم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية الجديد الذي سيتم تنزيله تدريجيا على مدى 5 سنوات

تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية

∴ إصلاح العدالة ∴

مواكبة الإصلاح عبر فتح اعتمادات بمبلغ 200 مليون درهم
برسم قانون المالية لسنة 2014

تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية

الإصلاح الضريبي :

الأهداف الرئيسية

1. نظام جبائي عادل ؛
2. نظام جبائي يشجع على تنافسية المقاولات؛
3. تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمواطنين.

أهم التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات المناظرة الوطنية

- ❖ الشروع في التضريب التدريجي للاستثمارات الفلاحية الكبرى والإبقاء على الإعفاء الضريبي بالنسبة للفلاحة الصغرى والمتوسطة ؛
- ❖ إصلاح الضريبة على القيمة المضافة : إقرار إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم (المصدم). والتوحيد التدريجي للأسعار لحصرها في سعيرين **10%** و **20%**.

مواصلة المشاورات مع مختلف الشركاء، خاصة من عالم الأعمال والمقاولات، للتوافق

حول السبل المثلى لتنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي

تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية

إصلاح أنظمة التقاعد

ضرورة تسريع إصلاح أنظمة التقاعد من أجل ضمان توازنها المالي وديمومتها على المدى البعيد والحفاظ على استدامة المالية العمومية

تعزير الحكامة

□ إصلاح مرسوم الصفقات العمومية :

- دخل هذا المرسوم حيز التنفيذ في فاتح يناير 2014؛
- أبرز المستجدات :

✓ تكريس وحدة منظومة الصفقات العمومية؛

✓ تعزير الشفافية والأخلاقيات ؛

✓ تبسيط المساطر وتقوية المنافسة.

□ تحسين حكمة المحفظة العمومية :

✓ إصلاح منظومة الحكامة و الرقابة المالية للدولة على المؤسسات و المنشآت العامة من خلال إعداد مشروع قانون

يهدف إلى الارتقاء إلى رقابة تركز أساسا على تقييم الأداء ؛

✓ تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة والحكمة من خلال التواصل حول مقتضيات هذا الميثاق و تبسيطه؛

✓ تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة؛

✓ تطوير التدبير النشط للمحفظة العمومية.

تعزيز الحكامة

□ تحسين ثقة المستثمرين وا لمستثمرين في السوق المالية من خلال تعزيز الهيآت المالية و الإطار القانوني للمرا قبة والحكامة:

–تسريع وثيرة المصادقة على النصوص التطبيقية لقانون الهيئة المغربية لسوق الرساميل، والقانون المتعلق بالطلب العمومي للاذخار، و بهينة مراقبة التأمينات والضمان الاجتماعي وقانون الأبنك ووضع الصيغة النهائية للنظام الأساسي لبنك المغرب؛

–فتح رأسمال بورصة القيم و تحسين حكامتها؛

–تسريع المصادقة على تعديل الإطار التشريعي المنظم للقطب المالي للدار البيضاء.

□ تعزيز حركية التمويلات عبر أسواق الرساميل:

–تعزيز دور أسواق الرساميل في تمويل الاقتصاد من خلال تسريع المصادقة وتفعيل النصوص المتعلقة بتسديد الأصول، إقراض السندات، والرأسمال الاستثماري والسوق الآجلة والسندات المؤمنة والتدبير لحساب الغير ؛

–ضمان حركية بورصة القيم من خلال تسريع وثيرة المصادقة على القانون المتعلق بالبورصة؛

–إعداد الإطار التشريعي المنظم لصناديق الاستثمار الجماعي في العقارات وشركات الاستثمار العقاري؛

–اصلاح مدونة التأمينات.

شكرا على حسن انتباهكم